الاعتقاد في النص القرآني وأثره في وقوع الإشكال

إعداد
حمادة ربيع عبد الحكيم عبد الرحيم
معيد قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب – جامعة المنيا

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين.

وبعـــــد ،،،

فإن الله تعالى خلق سبع سماوات طباقاً فأحكم صنعها فما ترى في خلق الرحمن من تفاوت، كما أحكم آيات كتابه فنزهها عن التفاوت، فقال تعالى: **{الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}**[1] وقال في شأن سماواته:**{الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ }،{ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِأً وَهُوَ حَسِيرٌ }**[2]. وأنزل كتاباً هو بذلك الوصف أحرى. يقول الدكتور أبو شهبة: "وإن أحق ما يشتغل به الباحثون وأفضل ما يتسابق فيه المتسابقون مدارسة كتاب الله، ومداومة البحث فيه، والغوص عن لآلئه، والكشف عن علومه وحقائقه، وإظهار إعجازه، وتجلية محاسنه، والدفاع عن ساحته ونفي الشكوك والريب فيه، والقرآن بحر لا يُدرك غوره، ولا تنفد دُرره ولا تنقضي عجائبه"[3].

وإذا كان القرآن الكريم بهذه الأوصاف فما كان له أن يكون كلاماً عادياً يفقهه كل من يسمعه أو يقرأه، فضلاً عن الوقوف على مراد الله تعالى منه، إذ لو كان كذلك لانتفى أن يكون معجزة الله الخالدة في كونه، وإلى يوم الدين.

وبالرغم من كل ذلك فقد نفذ أعداء الإسلام وبعض المنتسبين إليه ممن غرتهم الحياة الدنيا، عن جهل منهم بحلم الله وقدرته عليهم، حيث أخذوا يطعنون في القرآن ويشككون فيه، مدعين فيه التناقض والتعارض، آملين أن يُطفئوا نور الشمس في وقت الظهيرة:**{يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ }**[4].

وهنا برزت فكرة دراسة مشكل القرآن الكريم، القائمة على إزالة الإشكال، ودفع الشبهات عن آيات الكتاب ، أو بين القرآن والحديث النبوي الشريف، أو بين القرآن والواقع.

وعلى الرغم من أن مشكل القرآن الكريم يُعد ظاهرة ملموسة وحاضرة بقوة في بعض النصوص القرآنية، فإنه لم ينل حظاً كافياً ووافياً من الدراسة والاهتمام، ليس ذلك في دراسته بالطريقة التقليدية، وإنما في دراسته دراسة علمية، وبخاصة وأننا نحيا في زمن لا يؤمن إلا بالنظريات العلمية، القائمة على إثبات صحة الفروض.

ولما كان القرآن الكريم هو وعاء اللغة الذي يحوي مفرداتها وأساليبها؛ فقد استعان به المفسرون في توجيه المشكل، وذلك بإيضاح مفرداته وتراكيبه، غير أن أقوال المفسرين في المشكل جاءت متفاوتة، فكل منهم يقوم بدفع الإشكال عن الآيات حسب ما عَنّ له من أدلة.

من هنا جاءت هذه الدراسة ليس لدفع الإشكال عما يُتوهم في القرآن فحسب، وليس لنفي الخطأ عن كلام الله تعالى، بل لإثبات مظهر من مظاهر الإعجاز اللفظي في القرآن الكريم.وهذه الدراسة بعنوان:

" الاعتقاد في النص القرآني وأثره في وقوع الإشكال"

منهج الدراسة :

ـ استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي لفحص المادة العلمية، والتأكد من صحتها، وسلامتها، والربط بينها، بهدف دفع التعارض والإشكال المتوهم فيها، وإجراء الموازنات والمقارنات مع القيام بالاستدلال والترجيح، وذلك لتحقيق الغرض من الدراسة بالشكل الذي يُفيد منه القارئ.

ـ عرض المسائل والقضايا المتعلقة بتفسير آيات القرآن، والتي تدلل على إشكالية الفهم، والوصول من خلالها إلى الترجيح. مع الاكتفاء ببعض النماذج التطبيقية.

وقبل الخوض في غمار هذا المبحث، سيقوم الباحث بعمل إطلالة سريعة في تعريف لفظ المشكل، وكذلك كلمة اعتقاد.

تعريف المشكل: لغةً و اصطلاحًا

أولاً : التعريف اللغوي:

جاء في لسان العرب: شكل الأمر – شكولًا: التبس، شكل اللون شكلاً: إذا خالطه لون غيره، و يُقال شكلت العين: إذا خالط بياضها حمرة، وشكلت الخيل: إذا خالط سوادها حمرة فهو شكل.

وأشكل الأمر: التبس، واللون شكل، وفلان اجتمع بأشكاله وأمثاله، وشاكله: شابهه وماثله، تشاكلاً: تشابهًا تماثلاً، واستشكل الأمر: التبس، والإشكال في القضاء، استشكل في تنفيذ الحكم: أي أورد ما يستدعى وقف التنفيذ، حتى ينظر وجه الاستشكال والإشكال أمر يوجب التباسًا في الفهم، والأشكل: ذو اللونين المختلطين، ويقال: هو أشكل بأبيه: أشبه به، والشاكلة: السجية والطبع، والمشاكلة: المماثلة، والمشكل: الملتبس، والخنثى المشكل: ما لا يتبين من أي الجنسين هو[5].

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي:

المشكل: (هو ما أشكل فهمه على الناس)[6]، يقول ابن قتيبة: " وسمى مشكلا لأنه أشكل، أي دخل في شكل غيره، فأشبهه وشاكله. ثم يُقال لما غمض – وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة – مشكل – لالتباسه بغيره واستتار المعاني المختلفة تحت لفظه[7].

ويعرفه ابنُ عقيل المكي في كتابه (الزيادة و الإحسان) فيقول:"و أما المشكل: فهو ما أشكل معناه على السامع، ولم يصل إلى إدراكه إلا بدليل آخر "[8].

وفي ضوء ما سبق من أقوال في تعريفات المشكل، يرى الباحث أن المشكل هو كل ما يلتبس فهمه من الألفاظ على السامع، سواء أكانت هذه اللفظة لفظة مشتركة في المعنى، أو كانت لفظة غامضة، لالتباسها بغيرها واستتار المعاني المختلفة تحتها، والتي لا يمكن معرفة المراد بها. إلا عن طـريق البحث والنظر في القرائن، لإزالة إشكالها.

تعريف العقيدة لغةً:

العقد: نقيض الَحلِّ؛ عَقَدَهُ يَعْقِدُهُ عَقْدًا وتَعْقادًا وعَقَّدَهُ؛ وعَقَدَ قلبه على الشيء: لَزِمَه. وهو أيضاً من الشّدّ والرَّبْط، والعُقْدة عند العرب الحائط الكثير النخل. ويقال للقرية الكثيرة النخل: عُقْدَة، وكأن الرجل إذا اتخذ ذلك فقد أحكم أمرَه عند نفسه واستوثق منه، ثم صيروا كل شيء يستوثق الرجل به لنفسه ويعتمد عليه عُقْدَةً[9].

تعريف العقيدة اصطلاحًا:

العقيدة تطلق على الإيمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه شكٌّ، وهي ما يؤمن به الإنسانُ ويعقد عليه قلبَه وضميرَه، ويتخذه مذهبًا ودينًا يدين به؛ فإذا كان هذا الإيمان الجازم والحكم القاطع صحيحًا كانت العقيدة صحيحة، كاعتقاد أهل السنة والجماعة، وإن كان باطلاً كانت العقيدة باطلة، كاعتقاد فرق الضلال[10].

ويلاحظ هنا مدى خطورة الاعتقاد الذي هو من عقد القلب على الشيء والتزامه به، فإذا عقد الإنسان قلبه على شيء غير صحيح أصبحت عقيدته باطلة لا محالة، لذالك لزمنا إعادة النظر في كل اعتقاد يؤول بنا إلى الضلال أو الفساد في الفهم. ومن هنا جاءت هذه الدراسة.

الاعتقاد في النص القرآني وأثره في وقوع الإشكال

تتعدد أسباب الإشكال والتي منها أسباب لغوية، وأخرى بلاغية، وأسباب تتعلق بعلوم القرآن الكريم، غير أن هذا المبحث بمشيئة الله تعالى سيتناول الإشكال الذي يتعلق ببعض الاعتقادات، بوصفها سبباً في الإشكال، الذي يطرأ على عقول وأفهام من ليس له دراية بلغة العرب، وطرائقهم في التعبير.

وفي ذلك إشارة إلى السبب الرئيس والقاسم المشترك مع كل الأسباب، والذي يتمثل في قلة العلم واضمحلال المعرفة، والجهل بلغة العرب.

أولاً: اعتقاد استحالة المعنى:

وذلك أن القارئ للقرآن ربما يتوهم معنىً للآية بأنه مستحيل، فتستشكل الآية عند ذلك. والقارئ بهذا التوهم مخطئ في فهم الآية، إذ إنه قد يكون المعنى المُتوهم معنىً غير مستحيل.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك قوله تعالى:﴿ **قَالَ الْمَلأ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ ، قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِباً إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ** ﴾[11]. وقوله تعالى:﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ** ﴾[12].

فظاهر ما يُفهم من الآيات طبقاً لقوله تعالى:﴿ **أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** ﴾، أن شعيباً والرسل – عليهم الصلاة والسلام- كانوا على ملة قومهم قبل نزول الرسالة عليهم، أو تكليفهم بها.

قال ابن الجوزي:﴿ **أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** ﴾، يعنى: ديننا، وهو الشرك"[13]. فعن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال:" كانت الرسل والمؤمنون يستضعفهم قومُهم، ويقهرونهم ويكذبونهم ويدعونهم إلي أن يعودوا في ملتهم، فأبى الله عز وجل لرسله وللمؤمنين أن يعودوا في ملة الكفر، وأمرهم أن يتوكلوا على الله، وأمرهم أن يستفتحوا على الجبابرة" [14].

ووجه الإشكال في الآية هو قولهم:﴿ **أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** ﴾، وشعيب – عليه السلام- لم يكن في كفر قط. فهل معنى ذلك: أن شعيباً كان قبل نزول الرسالة عليه على ملة قومه، أي على دينهم، وهو الشرك.

وقبل الرد على هذا الإشكال يُورد الباحث مسألة التنازع بين الناس في حال نبينا – صلى الله عليه وسلم- والذي ينحصر في قولين:

الأول: لم يكن النبي – صلى الله عليه وسلم- على دين قومه، ولم يأكل من ذبائحهم. وهذا هو المنقول عن الإمام أحمد بن حنبل، قال: "من زعم أنه كان على دين قومه فهو قول سوء، أليس كان لا يأكل ما ذُبح على النصب؟"[15].

الثاني: "إطلاق القول بأن النبي – صلى الله عليه وسلم- كان على دين قومه. وتفسير ذلك بما كانوا عليه من بقايا دين إبراهيم، لا بالموافقة لهم على شركهم"[16].

قال ابنُ قتيبة: "قد جاء الحديث بأنه كان على دين قومه أربعين سنةً، ومعناه: أن العرب لم يزالوا على بقايا من دين أبيهم إبراهيم- صلى الله عليه وسلم- من ذلك: حج البيت وزيارته، والختان، والنكاح، .. فكانوا على ما كانوا عليه من الإيمان بالله والعمل على شرائعهم تلك، وكان لا يقرب الأوثان، بل كان يعيبها"[17].

قال ابنُ تيمية:" وأما قولهم: " إن شعيباً والرسل ما كانوا في ملتهم قط، وهي ملة الكفر، فهذا فيه نزاع مشهور، وبكل حال فهذا خبر يحتاج إلى دليل سمعي أوعقلي، وليس في أدلة الكتاب والسنة والإجماع ما يُخبر بذلك، وأما العقل: ففيه نزاع، والذي عليه نظار[18] أهل السنة أنه ليس في العقل ما يمنع ذلك"[19].

ولقد عقد الإمام ابنِ تيمية (فصلاً) في جواز بعثة من كان مصيباً للكفر والكبائر قبل الرسالة، يقول فيه: والذي يدل على ذلك أمور:

أحدها: أن إرسال الرسول وظهور الأعلام عليه[20]، اقتضى ودل – لا محالة- على إيمانه وتصديقه، وطهارة سريرته، وكمال علمه، ومعرفته بالله، وأنه مُؤَدٌّ عنه دون غيره؛ لأنه إنما يُظهر الأعلام ليستدل بها على صدقه، .. فإذا صار بدلالة ظهورها عليه إلى هذه الحال من الطهارة والنزاهة والإقلاع عما كان عليه، لم يُمتنع بعثته وإلزام توقيره وتعظيمه، وإن وُجد فيه ضد ذلك قبل الرسالة.

ويدل على ذلك جواز نصب الإمام للأمة، ويلزمه إقامة الحدود واستيفاء الحقوق، مما كان يليه - عليه السلام-. وإن كان الإمام قبل ذلك كافراً أو مصيباً للكبائر قبل إمامته،

وأمر الله بتعظيمه والانقياد له والخضوع لأوامره؛ فكذلك النبي وإن اختلفت رتبتُهما في الفضل"[21].

وتحقيق القول في مسألة العودة أو الصيرورة في الملة التي كان عليها القوم، بالنسبة لسيدنا شعيب –عليه السلام- هو ما ذكره الإمام الرازي في رده الجامع المانع، والذي جمع فيه رُدود المفسرين على هذه القضية. ومُفاده أن شعيباً – عليه السلام- لم يكن في ملتهم قط، لأن الأنبياء –عليهم السلام- لا يجُوز عليهم الكفر مطلقاً. وقد جاء رده من عدة وجوه.

الأول: أن أُولئك – عليهم السلام- إنما نشأوا في تلك البلاد وكانوا من تلك القبائل في أول الأمر، فما أظهروا المخالفة مع أولئك الكفار، بل كانوا في ظاهر الأمر معهم من غير إظهار مخالفة، فالقوم ظنوا لهذا السبب أنهم في أول الأمر على دينهم، فلهذا السبب قالوا: **﴿ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾**.

الثاني: أن هذا حكاية كلام الكفار، ولا يجب في كل ما قالوه أن يكونوا صادقين فيه، فلعلهم توهموا ذلك، مع أنه ما كان الأمر كما توهموه.

الثالث: لعل الخطاب وإن كان في الظاهر مع الرسل، إلا أن المقصود بهذا الخطاب أتباعُهم وأصحابُهم، ولا بأس أن يقال: إنهم كانوا قبل ذلك لوقت على دين أولئك الكفار.

الرابع: قال صاحب (الكشاف) العود بمعنى الصيرورة كثير في كلام العرب.

الخامس: لعل أولئك الأنبياء كانوا قبل إرسالهم على ملة من الملل، ثم إنه تعالى أوحى إليهم بنسخ تلك الملة، وأمرهم بشريعة أخرى وبقي الأقوام على تلك الشريعة التى صارت منسوخة، مُصرين على سبيل الكف، وعلى هذا التقدير، فلا يبْعُد أن يطلبوا من الأنبياء أن يعودوا إلى تلك الملة.

السادس: لا يبْعُد أن يكون المعنى**﴿ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾** أي إلى ما كنتم عليه قبل إدعاء الرسالة من السكوت عن ذكر مُعايبة ديننا، وعدم التعرض له بالطعن والقدح. ثم قال: وعلى جميع هذه الوجوه فالسؤال زائل والله أعلم[22].

إضافة إلى قول الإمام الرازي، ذكر جُملة من المفسرين في الرد على هذه المسألة بعضَ الأقوال والتي منها:

1-" أن شعيباً –عليه السلام- لم يكن قط في ملتهم؛ لأن الأنبياء –عليهم السلام- لا يجوز عليهم الكفر مطلقاً، لكنهم غلَّبوا الجماعةَ على الواحد، فخُوطب هو وقومُه بخطابهم"[23].

2- قالوا: "بأن شأن الذين أرادهم الله للنبوءة أن يكونوا غير مشاركين لأهل الضلال من قومهم، ولكنهم يكونون قبل أن يُوحي إليهم في حالة خلو عن الإيمان، حتى يهديهم الله إليه تدريجياً، وقومُهم لا يعلمون باطنهم فلا حيرة في تسمية قومه موافقته إياهم عوداً"[24].

3- "أن هذا القول من رؤسائهم، قصدوا به التلبيس على العوام، والإيهام لهم أنه كان على دينهم وفي ملتهم"[25].

في ضوء ما سبق يمكن القول، بأن سياق الآية قد يُفهم منه شئ على وجه الاستحالة، فيكون ذلك سبباً موقعاً في استشكال الآية أو الآيات. إلا أنه بالنظر الدقيق والتحليل الصحيح قد أمكن الوصول إلى بيان شافٍ في دفع الإشكال المُتوهم في الآيةً.

ثانياً: اعتقاد مخالفة الحديث للآية:

وَكَلَ الله تعالى بيان كتابه لنبيه – صلى الله عليه وسلم- فجاءت السنة شارحةً ومبينةً للقرآن الكريم، وكأنها المذكرةَ التفسيرية – إن صح التعبير- له، تُفسر مبهمه، وتُفَصل مجمله، وتُخصص عامه، وتُقيد مطلقه، وهى بذلك محكمة في كل ما جاءت به.

وعليه فإنه ربما وقع فيها ما يَدخل في حكم المشكل المتشابه، فربما رُوى عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- حديثاً يُوهم ظاهره التعارض مع آية من القرآن، بل ربما رُوى عنه تفسير آية ما وفي هذا التفسير ما يُوهم معنىً مشكلاً.

ولما كانت نصوصُ الوحيين فيها المحكم والمتشابه، فقد نفذ أعداءُ الإسلام من تلك النصوص المتشابهة؛ ليُثيروا الشبهات حولها، بالتشكيك تارة، وإثارة الشُبه تارة أخرى، يريدون بذلك تضليل الأمة، وصدها عن دينها القويم. وليس هذا الذي يُريده هؤلاء بجديد. إذ أن الله تعالى أخبر عنه فقال: **﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾**[26].

غير أن الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم- ورد بذلك كيدَهم في نحرهم، فهيأ في هذه الأمة رجالاً من علماء المسلمين لخدمة كتابه وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم-، يَنفون عنهما انتحال المبطلين، وتحريف المغالين، بكشفهم عن زيف وافتراء تلك الشبهات والأكاذيب، وتبيينها للناس، مثبتين بذلك أن نصوص الوحيين صدقٌ وحق، لا تعارض ولا تناقض فيهما، مكثرين في ذلك من التصانيف التى لا حصر لها.

ولعل من الأحاديث التى رُويت وفي ظاهرها ما يُوهم التعارض مع آيات من القرآن، هي تلك الأحاديث التى وردت في المفاضلة بين الأنبياء –عليهم الصلاة والسلام- ففي حديث

أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْه -ُ قَالَ: "بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ وَقَالَ تَقُولُ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، وَالنَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَ أَظْهُرِنَا فَذَهَبَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا فَمَا بَالُ فُلَانٍ لَطَمَ وَجْهِي، فَقَالَ: لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ فَذَكَرَهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ، أَمْ بُعِثَ قَبْلِي، وَلَا أَقُولُ إِنَّ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى"[27].

وفي حديث، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قَالَ:"بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَالِسٌ جَاءَ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ ضَرَبَ وَجْهِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، فَقَالَ: مَنْ قَالَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ، قَالَ: ادْعُوهُ، فَقَالَ: أَضَرَبْتَهُ قَالَ: سَمِعْتُهُ بِالسُّوقِ يَحْلِفُ، وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، قُلْتُ: أَيْ خَبِيثُ عَلَى مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخَذَتْنِي غَضْبَةٌ ضَرَبْتُ وَجْهَهُ، فَقَالَ: النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ أَمْ حُوسِبَ بِصَعْقَةِ الْأُولَى"[28].

فظاهر هذه الأحاديث النهي عن التفضيل بين الأنبياء، مع أنه قد وردت آيات في جواز التفضيل بينهم وبين الرسل – صلوات الله عليهم أجمعين- ومن هذه الآيات، قوله تعالى: ﴿ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ** ﴾ [29]، وقوله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُوراً** ﴾[30] وقوله تعالى:﴿ **فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ** ﴾ [31].

ويمكن الإجابة على هذا الإشكال المُتَوهم بين الآيات والأحاديث من خلال ما ذكره العلماء من أقوال، والتي جاءت تجنح إلى مسلكين لا ثالث لهما، المسلك الأول: الجمع بين الآيات والأحاديث، الثاني: الترجيح.

المسلك الأول: الجمع

وبه قال جمهور من العلماء، غير أن أقوالهم في الجمع جاءت متباينة، والتي منها.

الأول: قالوا النهي الوارد في الأحاديث محمول على أن الخوض قد يكون ذريعةً إلى الجدال، وذلك يُؤدي إلى أن يُذكر منهم ما لا ينبغي أن يُذكر، فَيَقِلُ احترامهم عند المماراة، أو

أن التفضيل يُؤدي إلي توهم النقص في المفضول، وليس المراد النهي عن اعتقاد التفاضل بينهم في الدرجات.

قال القرطبي: "قال شيخنا: فلا يُقال: النبيُ أفضلُ من الأنبياء كلهم ولا من فلان ولا خير، كما هو ظاهر النهي؛ لما يُتوهم من النقص في المفضول، لأن النهي اقتضى منه إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى، فإن الله تعالى أخبر بأن الرسل متفاضلون، فلا تقول: نبينا خير من الأنبياء"[32].

قال البغوي: "وليس معنى النهي عن التخيير أن يُعتقد التسوية بينهم فى درجاتهم؛ ... بل معناه ترك التخيير على وجه الإزراء ببعضهم والإخلاء بالواجب من حقوقهم؛ فإنه يكون سبباً لفساد الاعتقاد في بعضهم، وذلك كفر" [33].

الثاني: أن النهي الوارد محمول على ما إذا كان التفضيل يُؤدي إلى المجادلة والمخاصمة والتنازع.

وبه قال الحافظ بن كثير، وابن حجر، والنووي[34].

ومما يُؤيد هذا القول حديثُ أبي هريرة السابق، – رضي الله عنه– قال: "بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ...الحديثِ"[35].

قالوا: فالنهي إنما ورد إثر هذه الخصومة؛ فهو محمول على مثل هذه الحالة.

الثالث: أن النهي الوارد منه – صلى الله عليه وسلم- كان على سبيل التواضع، لأنه يعلم أنه أفضل الأنبياء، يدل على ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم-: " عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ"[36]. قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

وبه قال ابنُ قتيبة، والسيوطي واختاراه الحافظُ ابن كثير وابنُ عرفة المالكي كوجهٍ آخر في الجمع[37].

الرابع: أن النهي محمول على ما إذا كان التفضيل لمجرد الهوى، لا بمقتضى الدليل.

وبه قال الطحاوي، وابن كثير، وابن عثيمين، وهو الظاهر من كلام الشوكاني[38].

قال الطحاوي: " وكان هذا عندنا – والله أعلم- على التفضيل بينهم وعلى التخيير بينهم بآرائنا، وبما لم يوقفنا عليه، ولم يبينه لنا، فأما ما بينه لنا وأعلمنا فقد أطلقه لنا، وعاد ما نهى عنه في هذا الباب إلى ما سوى ذلك، مما لم يبينه لنا، ولم يُطلق لنا القول فيه بما قد تولاه الله عز وجل ومنعنا منه، والله نسأله التوفيق"[39].

قال ابنُ كثير في قوله تعالى:﴿ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ** ﴾[40] لا ينافي ما ثبت في الصحيحين، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- قال: "لا تُفضلوا بين أنبياء الله"؛ فإن المراد من ذلك هو التفضيل بمجرد التشهي والعصبية، لا بمقتضى الدليل، فإذا دل الدليل على شيء وجب إتباعه"[41].

الخامس: المراد بالنهي هنا: المنع من تعيين المفضول. فالقرآن يقتضي التفضيل وذلك في الجملة دون تعيين أحد، وكذلك الأحاديث، ومنه قول النبي – صلى الله عليه وسلم- " أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ "[42]. ولم يعين، وقوله – صلى الله عليه وسلم- " لا ينبغي لأحد أن يقول أنا خير من يونس بن متى"[43].

قال ابنُ عطية: "وفي هذا نهي شديد عن تعيين المفضول؛ لأن يونس - عليه السلام - كان شاباً وتَفسخ تحت أعباء النبوة"[44].

السادس: أن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التى هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها، وإنما التفاضل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطاف والمعجزات المتباينات، وأما النبوة في نفسها فلا تتفاضل، وإنما تتفاضل بأمور أخر زائدة عليها؛ ولذلك منهم رسل وأولوا عزم، ومنهم ما أُتُخذ خليلاً، ومنهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات.

وبه قال القرطبي وقال: "هذا قول حسن فإنه جمع بين الآي والأحاديث من غير نسخ"[45].

قال سيد قطب: "والتفضيل هنا يتعلق بالمحيط المقدر للرسول. والذي تشمله دعوته ونشاطه، كأن يكون رسولَ قبيلة، أو رسولَ أمة، أو رسولَ جيل، أو رسول الأمم كافة في جميع الأجيال.. كذلك يتعلق بالمزايا التي يُوهبها لشخصه أو لأُمته، كما يتعلق بطبيعة الرسالة ذاتها، ومدى شمولها لجوانب الحياة الإنسانية والكونية"[46].

السابع: اختصاص التفضيل لله وليس للعباد، فيكون النهي خاصاً بآحاد الناس فليس لأحد أن يُفضل بين الأنبياء، وأما الله – سبحانه وتعالى- فله أن يُفاضل بين خلقه كما يشاء، ويَلزمُ العباد التسليمُ له والانقياد.

وبه قال الحافظ ابنِ كثير، والشوكاني[47].

وفي ضوء ما سبق من أقوال في الجمع بين الآيات والأحاديث تتأكد دلالة النهي في الأحاديثِ السالفِ ذكرِها، من أن المراد بالنهي فيها هو المنع؛ وذلك إذا ما كان التفضيل يُؤدي إلى توهم النقص في المفضول أو الغض منه.

قال الحافظ ابن حجر: "وخُص يونس بالذكر لما يُخشى على من سمع قصته أن يَقع في نفسه تنقيص له، فبالغ في ذكر فَضْله لسدَّ هذه الذريعة"[48].

ويتأكد المنع، إذا كان التفضيل يُؤدي إلى المخاصمة والمشاجرة والتنازع كما في حديث أبي هريرة[49]، حيث إن النهي ورد إثر هذه الخصومة، كما قال بذلك ابنُ كثير، وابنُ حجر والنووي.

ويزيد المنع تأكيداً إذا ما كان التفضيل لمجرد الآراء والأهواء، فذلك هو المحذور؛ فلا يَحِل لأحد تفضيل نبي من الأنبياء على غيره إلا بدليل.

ويرى الباحث أنه حتى وإن وُجد الدليل فلا يَحق لأحد أن يُفاضل بين أحد من الأنبياء؛ ذلك لأن الإنسان مهما بلغ علمه فلن يصل إلى درجة أن يَحكم على نبي من الأنبياء، أو أن يُفاضل بينهم – صلوات الله وسلامه عليهم

الخاتمة وأهم النتائج:

كل دراسة - أيا كانت - ينبغي لها منذ بدايتها أن تحدد أهدافها التي تسعى لتحقيقها والتي قامت لأجلها، وهذه الأهداف قد تتنوع، فقد تهدف الدراسة إلى إضافة جديد في مجالها، وقد تهدف إلى التأصيل لظاهرة ما، والتقعيد لها، وقد يكون الهدف من الدراسة هو وصف ظاهرة ما دون إضافة أو تقعيد، كما قد تهدف إلى جمع شتات ما كتب في ظاهرة ما في دراسة مستقلة مع تصحيح بعض الأفكار في هذه الأشتات، وقد يحدث أن تجمع الدراسة بين كل هذه الأهداف أو بين بعضها .

وقد تنجح الدراسة في تحقيق أهدافها، وقد يحول بينها وبين النجاح حائل، كما أنها قد تنجح في تحقيق بعض أهدافها لتلفت انتباه الآخرين إلى بقية الأهداف ويأتي هذا في

صورة توصيات، هذه التوصيات لم يسع الدراسة تناولها مع صلاحيتها لإقامة دراسة أخرى مستقلة.

من هذا المنطلق يمكن أن يختتم الباحث هذه الدراسة بأهم النتائج التي يرى الباحث أنها قد حققتها، وأهم هذه النتائج يتمثل في الآتي:

أولاً: تعددت أسباب الإشكال بين أسباب لغوية و بلاغية وغيرها مما يتعلق بعلوم القرآن الكريم، من إطلاق وتقييد وعام وخاص، وغيرها من الأسباب، إلا أنه يبقى السبب الرئيس المتمثل في قلة العلم والمعرفة واضمحلالهما في أي عصر من العصور بعد عصر النبي – صلى الله عليه وسلم- هو القاسم المشترك والمعول الأساسي في كل سبب من هذه الأسباب

ثانياً: يؤكد الباحث أن الإشكال الواقع بين الآية والحديث النبوي إنما هو إشكال ظاهري أو نسبي، فقد يستشكل بعض العلماء آية ما، وهي عند غيرهم غير مشكلة، لذلك فإنه إذا وقع الإشكال لظاهر آية ما مع حديث نبوي فإنه يجب الوقوف والتأمل حيالهما، لا لرد الإشكال فحسب، وليس لنفي توهم الخطأ عن كتاب الله تعالى، ولكن لإثبات مظهر من مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم، وماله من ميزة زائدة عن سائر الكلام، وكذا يحدث في كل موضع استشكله الناس.

ثالثاً: يقرر الباحث أن العقل البشري قاصر عن إدراك كل ما ورد في النص القرآني، لذالك فهو يدرك بعض الأسرار التي أذن الله في إدراكها، ثم يقف عاجزاً، مقراً بعجزه أمام الحكيم الخبير، قال تعالى: **{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً }**(50).

رابعاً:سلوك بعض المفسرين في دفع الإشكال عن الآيات المنهج التصحيحي، وذلك أن المفسر ينفي الضرر عن الكلمة، لا أنه يثبت فائدتها. وهذا المنهج التصحيحي قد يُوقع المدافع في مشكلات أخرى، إذ هو يهدف إلى الدفاع بأي ثمن عن صحة النص القرآني، وقد يكون هذا الثمن هو مخالفة قواعد اللغة ذاتها، أو اللجوء إلى التكلف في التأويل. لذا فإنه يلزم لكل دافع للإشكال المنهج العلمي الترجيحي، القائم على الأدلة والإثباتات، إن أمكن له ذلك، وإلا فعليه بالتوقف وإرجاء ذلك إلى علم الله تعالى.

خامساً: لم يكن الدافع من وراء إزالة الإشكال عند بعض العلماء الذين سلكوا المنهج التصحيحي هو إتباع الهوى أو التقول على الله بغير حق – حاشا لله وكلا- وإنما كان قائماً

على دلائل عقائديه تراءت لهم، غير أنهم كانوا يظنون بالناس خيراً، فلم يتفتق إلى أذهانهم يوماً من الأيام استشكالهم قولهم، وعليه فكلهم مأجور في اجتهاده محمود عليه.

سادساً: بتوالي العصور والأزمان بُعداً عن عصر النبوة يتزايد الإشكال، ويكثر التوهم. فقد وقع الإشكال لبعض الصحابة في عهده – صلى الله عليه وسلم- فقام – صلى الله عليه وسلم- بدفعه ولم يُنكر عليهم، ووقع الإشكال بين الصحابة بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم- ووقع من العلماء بعد عهد الصحابة – رضي الله عنهم- وما زال يقع إلى يومنا هذا فلم يُنكر بعضُهم على بعض ما دام الإشكال واقعاً بين أهله وخاصته، غير أنه بخروجه من غيرهم فقد وجب الإنكار والدفع.

سابعاً: للمشكل في القرآن الكريم فوائد عدة، من أهمها :

1- حث العلماء وغيرهم على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائقه حيث إن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب.

2- ظهور التفاضل وتفاوت الدرجات، إذ لو كان القرآن كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل ونظر لاستوت منازل الخلق، ولم يظهر فضل العالم على غيره.

3- إن اشتمال القرآن على المشكل والمتشابه تنويه للأمة بشأن العقل ودحض لقيود التقليد و الجمود.

ثامناً: يُعد الحديث النبوي الشريف والذي من فروعه أسباب النزول من أهم الوسائل الدافعة للإشكال؛ وذلك عند صحة السبب.

تاسعاً: الكلام عن المشكل لا يمكن أن تنفرد به دراسة واحدة، بل لابد أن تتضافر من أجله الجهود، وتجتمع له العصبة أولو القوة في العلم من الباحثين في العلوم الشرعية الذين يأخذون على عاتقهم تحمل أمانة دفع الإشكال عن آيات الرحمن، وفقاً للمنهج العلمي الترجيحي ما أمكن لهم ذلك.

الهوامش

(1) سورة هود: الآية: (1)
(2) سورة الملك:الآية: (3،4).
(3) المدخل لدراسة القرآن الكريم: محمد محمد أبو شهبة، دار اللواء للنشر، ط3، 1987م، ص5.
(4) سورة التوبة: الآية: (32) .
(5) لسان العرب : لابن منظور دار المعارف، ص 2310-2312، وانظر القاموس المحيط مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي ، دار الجبل ، بيروت ، جـ 3 ، ص 412 – 413 ، معجم مقاييس اللغة : أبى الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط 2 ، جـ 3 ، 1970 ، ص 204 .
(6) تفسير القرآن الكريم أصوله و ضوابطه : على بن سليمان العبيد ، مكتبة التوبة، ط1 ، 1998 م، ص 110 .
(7) تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة ، شرح السيد أحمد صقر ، دار التراث ، ط 2 ، 1973 م ، ص 78 .
(8) الزيادة و الإحسان في علوم القرآن : ابن عقيل المكي ، مركز البحوث و الدراسات ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، جـ 5 ، 2006 م ، ص 134 .
(9) لسان العرب : لابن منظور دار المعارف، جـ4/ 3030 – 3033.
(10) انظر: مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، للشيخ الدكتور ناصر العقل، ص9-10.
(11) سورة الأعراف: الآية: (88 ، 89).
(12) سورة إبراهيم: الآية: (13).
(13) انظر زاد المسير: عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، جـ3، سنة 1984هـ، ص230.
(14) تفسير الطبري: 544/16.
(15) زاد المسير: 298/7 .
(16) انظر تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء: 200/1، زاد المسير: 298/7 ،299 .
(17) انظر نفسه: ص200، تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّينوري (ت276)، حققه ووثق نصوصه: محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، 1995م، ص 104-106 .
(18) النظار: جمع ناظر وهو الحافظ.
(19) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء: 178/1.
(20) يقصد أعلام النبوة.
(21) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء: 190/1.
(22) انظر تفسير الرازي: 79/19، تفسير السراج المنير :محمد بن أحمد الشر بيني، شمس الدين

دار الكتب العلمية ، بيروت، جـ2 ، ص137 .
(23) انظر البحر المديد: 516/2 ، التحرير والتنوير: 196/8، 197 ، الكشاف: 122/2، 123 ، روح المعاني: 2/9، تفسير البيضاوي : 40/3.
(24) التحرير والتنوير: 196/8 ، 197.
(25) انظر اللباب في علوم الكتاب : 215/9 ، تفسير الرازي : 144/14 .
(26) سورة التوبة: الآية: (32).
(27) أخرجه البخاري في ك/ أحاديث الأنبياء رقم، 3162، مسلم في ك/ الفضائل 4376، 4377، 4381 ، الترمذي في ك/ تفسير القرآن 3168 ، أبو داوود في ك/ السنة 4051، أحمد في باقي مسند المكثرين7270، 9445 .
(28) أخرجه البخاري في ك/، الخصومات، حديث رقم 2235،مسلم في ك/ الفضائل،4378، أبو داوود في ك/ السنة رقم،4048، أحمد في باقي مسند المكثرين، رقم، 10835، 10856، 10938 .
(29) سورة البقرة: الآية: (253).
(30) سورة الإسراء: الآية: (55).
(31) سورة القلم: الآية: (48).
(32) تفسير القرطبي: 262/3.
(33): شرح السنة ـ للإمام البغوي: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : شعيب الأرناءوط ـ محمد زهير الشاويش. دار النشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2 ، جـ13، 1403هـ ، 1983م، ص205 .
(34) انظر تفسير ابن كثير 87/5 ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، ط2 ، جـ6، 1422هـ، ص 514-521.
(35) سبق تخريجه: ص7،8.
(36) أخرجه الترمذي في ك/ المناقب رقم، 3548 ، ابن ماجة في ك/ الزهد رقم، 4298.
(37) انظر تأويل مختلف الحديث: ص 108، 109 ، تفسير ابن عرفة المالكي : أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفه الورغمي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية ، تونس، ط1، جـ2 ، 1986م، ص716 ، 717، البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: أحمد أبو ملحم وجماعة، الناشر: دار الكتب العلمية، ط3، جـ1 ، 1407هـ ، ص222-291، معترك الأقران فى إعجاز القرآن للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، جـ3، 1408هـ ، ص26.
(38) انظر: مشكل الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار الكتب العلمية، جـ1، ص57، ابن كثير: 87/15، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر، بيروت، جـ3،ص235 ..
(39) مشكل الآثار للطحاوي: 57/1 .
(40) سورة البقرة:الآية 253 .
(41) تفسير ابن كثير : 87/5.
(42)أخرجه الترمذي في ك/ المناقب رقم، 3548 ، ابن ماجة في ك/ الزهد رقم، 4298.
(43) سبق تخريجه : ص
(44) تفسير المحرر الوجيز:331/1،332 .
(45) تفسير القرطبي: 262/3 – 263.
(46) في ظلال القرآن: سيد قطب، دار الشروق، الطبعة الشرعية السادسة ، جـ1، 1978م، ص302.
(47) فتح القدير : 269/1 (دار الفكر)، ابن كثير: 671/1.
(48)تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فوري أبو العلا، دار الكتب العلمية، بيروت، جـ1، ص462 .
(49)والحديث: " بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ فَقَالَ لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ..."
(50)سورة الإسراء:الآية(85).

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم:

- تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت (774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، 1999م.

- تفسير البحر المديد: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة، الحسني الإدريسي الشاذلي، الفاسي، أبو العباس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2002م.

-تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، دار الفكر، بيروت

- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت (1393هـ) مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

- تفسير السراج المنير: محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل القرآن: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، ت (310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2000م.

- تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، 1993م.

-تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- تفسير اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.

- تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.

- تفسير آيات أَشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية

ت (728هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، شركة الرياض، ط1، 1996م.
- تفسير ابن عرفة المالكي: أبو عبد الله محمد بن عرفة الورغي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، الطبعة الأولى، 1986م.
- تفسير زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ.
- تفسير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر بيروت.
- تفسير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة.
- تفسير في ظلال القرآن: سيد قطب، دار الشروق، الطبعة الشرعية السادسة، 1978م.
- تفسير معالم التنزيل: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت(516هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، دار طيبة للنشر، 1997م.
- تفسير مفاتيح الغيب: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
- تفسير القرآن الكريم أصوله و ضوابطه : على بن سليمان العبيد ، مكتبة التوبة، ط1 ، 1998م.

ثانياً: كتب علوم القرآن والسنة.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فوري أبو العلا، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الزيادة و الإحسان في علوم القرآن : ابن عقيل المكي ، مركز البحوث و الدراسات ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، جـ 5 ، 2006 م.
- شرح صحيح البخاري: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، جـ4، 2003م..
- البداية والنهاية: ابن كثير، تحقيق: أحمد أبو ملحم وجماعة، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّنيوري ت (276) تحقيق: محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، 1995م.
- تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة ، شرح السيد أحمد صقر ، دار التراث ، ط 2 ، 1973 م .

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فوري، أبو العلا، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً: عبد العزيز بن علي بن علي الحربي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، 1417ه.
- شرح السنة ـ للإمام البغوي: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : شعيب الأرناءوط ـ محمد زهير الشاويش. دار النشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، جـ13، 1403هـ، 1983م.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، 1422هـ.
- مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، للشيخ الدكتور ناصر العقل.
- مشكل الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار الكتب العلمية.
- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مَكِّي بن أبي طالب القيسي القيرواني ت (437هـ)، تحقيق: ياسين محمد السَّوَّاس، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 2002م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن: للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ.
- لسان العرب: لابن منظور: محمد بن مُكَّرم الأنصاري ت (711هـ)، المؤسسة المصرية العامة.